السيد وسيط المملكة

السيد نائب مدير شؤون الحكامة العامة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،

السيد مدير النزاهة والأخلاقيات في مكتب مجلس الوزراء بالمملكة المتحدة، ورئيس فريق العمل المعني بالنزاهة العامة ومكافحة الفساد لدى المنظمة،

السادة ممثلي الدول المشاركة،

السيدات والسادة الخبراء،

يشرفني أن أرحب بكم جميعا، في هذا المؤتمر الإقليمي الذي يجمع بين تجارب دول من مناطق مختلفة، في لحظة مؤسساتية مهمة توحدنا حول قضية النزاهة العامة، بوصفها شرطا أساسيا لبناء الثقة في المؤسسات، ومدخلا للتنمية العادلة والمستدامة.

ويزيد من رمزية هذا اللقاء أنه ينظَّم بشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، شراكة، تفتح أمامنا أفقا متجددا للتعاون التقني والمنهجي، وتتيح لنا تبادل الخبرات والمعارف بين الدول التي تضع النزاهة في صميم إصلاحاتها الإدارية والسياسية.

إن هذا المؤتمر ليس مجرد اجتماع تقني أو مناسبة لتبادل العروض والتقارير، بل هو في العمق وقفة للتقييم الجماعي، ولحظة للمساءلة الإقليمية، وفرصة لتجديد حوارنا حول منظومة النزاهة والشفافية في مؤسساتنا العمومية، في تفاعل مباشر مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى التي طورتها المنظمة.

إننا في المغرب نعتبر هذا اللقاء محطة نوعية تتقاطع فيها التجارب، وتلتقي فيها الإرادات، للمساءلة الذاتية حول مدى قدرة بلداننا على الانتقال من النصوص إلى الممارسات، ومن الإصلاح المعلن إلى الإصلاح المتجذر في الأداء العمومي اليومي.

السيدات والسادة،

إننا إذ نلتقي اليوم، لتقاسم النتائج التي أفرزها تمرين تجميع مؤشرات النزاهة العامة الذي تباشره منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وفهم دلالاتها العميقة: علها تجيب عن تساؤلاتنا حول موقعنا من الأهداف المرسومة، وحول مكامن الثغرات التي تحول دون أن يلمس المواطن أثر الإصلاح في حياته اليومية، فإننا نعتبر هذا المؤتمر وقفة استرجاعية ومسؤولية تقييمية، تقيس المسافة بين ما تحقق من التزامات، وما بقي عالقا في مسار التنفيذ، من منظور نقدي إيجابي، يستهدف البناء لا المجادلة، والتجويد لا التبرير.

السيدات والسادة

لقد أبرزت خلاصات التمرين الإقليمي الذي سيعرضه زملاؤنا من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أن البلدان المشاركة، ومن ضمنها المملكة المغربية، أحرزت نتائج مهمة في عدد من المؤشرات، وهو ما يعكس صورة إيجابية إلى حد ما في البنية التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية العامة

لكن في المقابل، ولأن التحليل لا يكتمل إلا بالجرأة على النقد، فإن نتائج تحليل المعطيات المجمعة ذاتها تشير بوضوح إلى أن البعد الكمي في المؤشرات لم يترجم بعد إلى تحول نوعي ملموس في السلوك المؤسساتي أو إلى ارتفاع ملموس في منسوب ثقة المواطن في المرفق العام.

وهذا ما يضعنا جميعا أمام سؤال مركزي حول كيفية توجيه النصوص القانونية والبنى التنظيمية والاستراتيجيات إلى ممارسة مؤسسية حية، تترجم قيم النزاهة إلى سلوك يومي في القرار الإداري والسياسة العمومية؟

السيدات والسادة،

إن مواطن الضعف التي رصدتها الخلاصات العامة لا تقل أهمية عن نقاط القوة التي أبرزتها، لأنها تكشف طبيعة المرحلة الجديدة التي يجب أن ننتقل إليها، مرحلة لم تعد فيها المشكلة في وجود القوانين، بل في ضمان فعالية تنفيذها، وتملكها داخل الإدارة، واستدامة أثرها في المجتمع. عبر بوابة التعبئة والانخراط الجماعيين. في صناعة القرار العمومي، ومستوى إدماج المواطنين والمجتمع المدني في تقييم السياسات العمومية

السيدات والسادة،

إن موقعنا كمؤسسات مستقلة للحكامة، يلزمنا بأن نكون صوت النقد البنّاء وضمير الإصلاح المسؤول .لذلك، لا يمكن أن نكتفي بالإشادة بما تحقق، مهما كانت الأرقام مشجعة، بل من واجبنا أن نوجّه نداء واضحا نقول من خلاله إن اللحظة الراهنة تفرض تسريع وتيرة الإصلاح، وتوسيع قاعدة التنسيق، وتوطيد ثقافة المساءلة داخل مرافقنا العمومية. لأن معيار النجاح لا يقاس فقط بوجود الاستراتيجيات، بل بقدرتها على إحداث أثر حقيقي على السلوك المؤسسي وعلى حياة المواطنين. فالإصلاح الحقيقي هو الذي يقاس في المدرسة والمستشفى والمرفق الإداري، وفي جودة الخدمة العمومية، وفي شعور المواطن بالإنصاف.

إن كل مؤشر إيجابي نسجّله اليوم يجب أن يقرأ بوصفه نقطة انطلاق جديدة لا محطة ارتياح، وبوصفه دليلا على أن الطريق الصحيح بدأ، لكنه يحتاج إلى جرأة أكبر في التنفيذ، وتعبئة أوسع في التنسيق، وعمق أكبر في المتابعة والتقييم. ومسلك جديد للعمل العمومي المندمج، قائم على المؤشرات لا على الخطابات، وعلى المقارنة الدولية لا على الانطباعات الداخلية فقط.

السيدات والسادة؛

إننا جميعا مطالبون، بأن ننظر إلى هذه النتائج ليس من زاوية الاكتفاء الذاتي، بل من زاوية التحفيز والمسؤولية .

صحيح أن كل نسبة إيجابية في الخلاصات الذي نحن بصدد عرض مخرجاتها هي دون شك ثمرة مجهود إصلاحي معتبر، لكنها في الآن نفسه دعوة قوية لمضاعفة الجهود والاستمرار وعدم الركون إلى المنجز.

السيدات والسادة،

إن انخراطنا الطوعي في برنامج مؤشرات النزاهة العامة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لم يكن إجراء تقنيا، بل اختيارا سياديا واعيا يعكس إيمانا راسخا بأن الشفافية ليست عبئا على الحكومات، بل رأسمالا للثقة، ومصدرا لشرعية جديدة قوامها الكفاءة والمساءلة. لذا فإننا في الهيئة الوطنية للنزاهة نعتبر أن هذه النتائج لا تشكل حكما، بل أداة للتوجيه والتحسين، تساعدنا على إعادة ترتيب أولوياتنا الإصلاحية، وتصحيح مساراتنا الاستراتيجية، وجعل منظومة النزاهة في قلب السياسات العمومية.

السيدات والسادة

كلنا مقتنع، أن هذا التمرين لم يكن غاية في ذاته، بل أداة لوضع مؤشرات مقارنة بين الدول وفق معايير محددة تمكن في المحصلة من معرفة مكامن النقص والقصور في منظومة نزاهتنا العمومية، لذا فإننا نعتبر أن نتائجه هي وسيلة للتوجيه والتحسين وبالتالي، فرصة لإطلاق دينامية جديدة للتعاون الإقليمي، من أجل تعميق التبادل التقني، وتطوير أدوات تقييم منهجية، وتوسيع الشراكات حول النزاهة بوصفها قضية مشتركة تهم مستقبل الحكامة في منطقتينا.

بلداننا تمتلك اليوم من الرصيد المؤسساتي والكفاءات الوطنية والطاقات الشبابية ما يمكن أن يؤهلها لأن تكون نموذجا في ربط النزاهة بالتنمية، والشفافية بالثقة، والإصلاح بالمواطنة، لكن هذا الطموح لن يتحقق إلا إذا جعلنا المواطن في صلب الإصلاح، لأن النزاهة ليست شعارا إداريا، بل هي في جوهرها حق للمواطن في إدارة نزيهة وفعالة.

السيدات والسادة،

لأننا لا نعتبر هذا اللقاء مجرد مناسبة لإصدار أحكام أو لتبادل الثناء، بل فضاء لتقاطع الإرادات وتجديد الالتزامات، فإننا نؤكد التزامنا الجماعي، بمواصلة الرصد والتقييم والمساءلة البناءة، في انسجام مع المعايير الدولية، وذلك بروح من الشراكة الفاعلة مع كل الشركاء الموثوقين الذين يتقاسمون معنا الإيمان بأن النزاهة ليست ترفا مؤسساتيا، بل حجر الزاوية في بناء التنمية العادلة والمواطنة المسؤولة.

إن المغرب، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبما يتوفر عليه من مؤسسات دستورية، ونصوص قانونية، يمتلك بحسب خلاصات التقييم ما يؤهله ليكون نموذجا إقليميا في ربط النزاهة بالتنمية، هو نفسه المغرب الذي يتحلى بالشجاعة الكاملة للاعتراف بالثغرات، وبالإرادة الجادة لتجاوزها، وبالقدرة على تحويل نتائج أي تقييم إلى التزامات سياسية وإجراءات تنفيذية حقيقية.

في ختام هذه المداخلة اسمحوا لي أن أجدد الشكر لشركائنا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على دعمهم المتواصل، ولممثلي الدول والخبراء المتواجدين معنا حضوريا وعن بعد في هذا المؤتمر، ولكل من آمن بأن النزاهة ليست شعارا يرفع، بل مسارا نبنيه بجرأة، وبمسؤولية، وبإصرار على أن تكون الإدارة في خدمة المواطن، والمواطنة في خدمة الصالح العام.

شكرا لكم جميعا،